

نصوصٌ أندلسيةٌ جديدةٌ

من مخطوطة كتاب "أخبار الفقهاء والمحدثين"

لأبن حارث الخشني

أبراهيم القادري بوتشيش

إذا كانت المصادر التاريخية الأندلسية تتسم بشحتها قياساً مع نظيرتها المشرقية، فمرد ذلك راجع إلى التأخر الزمني النسبي الذي ميز حركة التدوين التاريخي في الأندلس، وهو أمرٌ بديهي إذا ما وضعنا في الاعتبار أن من دخلوها إبان الفتح كانوا إما جنوداً أو فقهاء. غير أن الظاهرة تعزى أيضاً إلى كون رجال الفكر في الأندلس عموماً، أولوا عنايتهم لفن التراجم والطبقات أكثر من مجال التاريخ.

وإلى مدى غير بعيد، ظل اهتمام الباحثين في تاريخ هذا البلد الإسلامي منصبا على المصادر التاريخية لاستقاء مادة دراساتهم، ولم يوجهوا عنايتهم نحو كتب الطبقات والتراجم إلا في الآونة الأخيرة، وهذا ما يفسر غلبة الطابع السياسي الجاف على معظم الدراسات الأندلسية، وما تردد في الكتابات التقليدية من نغمة «الافتقار» إلى المعلومات التي تمكنها من اقتحام الجوانب الحضارية، بكل معطياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولا يخامرنا شك في أن كتب التراجم والطبقات، أصبحت اليوم من أهم المظان التي يعول عليها الباحثون في رصد المادة الحضارية والتاريخية، لما تحويه من معلومات اقتصادية واجتماعية قل نظيرها.

وإذا كانت الخزانة الأندلسية زاخرة بكتب من هذا القبيل ككتاب تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (ت سنة 403 هـ)، وجذوة المقتبس للإمام أبي نصر الحميدي (ت سنة 488 هـ)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (ت سنة 544 هـ)، وكتاب الصلة لابن بشكوال (ت سنة 578 هـ)، وبغية الملتبس لأحمد بن عميرة الضبي (ت سنة 599 هـ)، وكتابي الحلة السراء والتكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (ت سنة 658 هـ)، والديباج المذهب لابن فرحون (ت سنة 799 هـ)، وغير ذلك من مصادر التراجم، فإن ثمة كتباً أخرى تنتمي لهذا الفن بعينه لازالت مخطوطة⁽¹⁾، ولعل أهمها كتاب «أخبار الفقهاء والمحدثين» لمحمد بن حارث الحشني (ت سنة 361 هـ)⁽²⁾.

ويعد هذا الكتاب من أقدم المخطوطات الموجودة في الخزانة الحسنية، وهو مبتور من أوله، ويتضمن 182 ورقة غلب عليها اللون الأسود، وكادت أن تتلاشى لولا أن تم ترميمها وقد نسخ في القرن الخامس الهجري إذ نجد بآخرة : «تم الكتاب والحمد لله حق حمده وصلى الله على محمد وعلى آله، وكان ذلك في شعبان من عام ثلاث وثمانين وأربعمائة». أما الخط الذي كتب

(1) مثل كتاب «فقهاء مالقة» أو «أعلام مالقة» لمحمد بن علي بن خضر بن هارون الغساني المعروف بابن عسكر (ت سنة 636 هـ). وهو موجود بالخزانة الحسنية (مصور) تحت رقم 11055، ثم كتاب «طبقات المالكية» لمؤلف مجهول عاش ما بعد سنة 1025 هـ، وهو موجود بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم D 3998.

(2) توجد نسخة منه في الخزانة الحسنية تحت رقم 6916.

به فهو عبارة عن خط أندلسي جميل وواضح. غير أن التآكل الذي حدث بفعل الرطوبة، يجعل مهمة قارئه عسيرة في بعض الأحيان.

ويحوي الكتاب بين دفتيه تراجم عديدة لطبقات الفقهاء الأندلسيين منذ فتح الأندلس حتى عصر المؤلف. وتكمن أهميته في أنه أول كتاب أندلسي في التراجم حسبنا نعلم من خلال ما كشف عنه المختصون بالتراث الأندلسي.

ويبدأ مؤلفه التراجم بحرف الألف على عادة المؤلفين في هذا الفن، لكنه يقفز بعد ذلك إلى حرف النون والميم والشين والواو والياء، ثم نجد الموضوع يتغير بعد ذلك، فيتحول إلى كتاب يعالج المسائل الفقهية، فيعرض المؤلف ضمن أبواب خاصة لأحكام العقود وأحكام الرضاع والحج والصلاة الخ... الشيء الذي يستشف منه أن أوراق مخطوطة ثانية قد اختلطت مع أوراق كتاب الحشني، مع أن نفس خط الناسخ يستمر، وهو ما يدل على أن هذا الأخير نسخ النسختين معا. لكن هذه الأغراض الفقهية لا تأخذ حيزا واسعا، إذ سرعان ما يرجع المؤلف مرة أخرى لمتابعة سلسلة تراجمه، فيترجم ليحيى بن يحيى الليثي، ثم يعقبه مباشرة بترجمة أعلام من حرف الميم والعين والزاي والفاء والميم، ثم يرجع مرة أخرى إلى حرف الألف⁽³⁾.

ونرجح أن هذه الفوضى في الترتيب لم تكن ماثلة في الكتاب الأصلي الذي ألفه الحشني في القرن الرابع الهجري، شفيعي في هذا الاستنتاج أن ابن الفرضي الذي نقل عن هذا الأخير كثيرا من تراجمه، اتبع نفس الترتيب

(3) راجع فهرس قم التاريخ والرحلات الذي وضعه محمد عبد الله عنان ضمن فهرس الخزانة الحسنية ص 24. طبعة الرباط 1980.

الأبجدي الذي كان عادة سارية، وسنة متبعة لدى أصحاب التراجم. ومعلوم أن ابن الفرضي عاش قريبا من عصر الحشني.

هذا عن وصفه المخطوطة، أما صاحبها فهو محمد بن حارث الحشني، عاش في القرن الرابع الهجري إذ توفي سنة 361 هـ وكان من المقربين من الخليفة الحكم المستنصر غير أنه عرف بنفوره من خدمة السلاطين، وقوله للحق، لا تأخذه في ذلك لومة لائم إلا أنه استفاد من خزانة هذا الخليفة الذي عرف بتعطشه للعلم والعرفان، وعطفه على العلماء. فكان يعتمد على ما فيها من مصادر ووثائق وسجلات يندر وجودها في مكان آخر، ويشغلها في التأليف. كما أن تصفح كتابه يظهر أنه أخذ كثيرا من الروايات من مظانها الأصلية، أو من الأخبار التي كان يتناقلها الناس. أما عن علمه وثقافته الواسعة، فذلك أمر لا يرقى إليه الشك، حتى أن كثيرا ممن نقلوا عنه سواء من مؤرخي الأندلس أو غيرهم، قد أثنوا عليه، وأبرزوا طول باعه في مختلف العلوم.

وقد اتبع منهجا على غرار ما نعرفه لدى أصحاب التراجم، فهو يعرض للشخص المترجم له، ولشيوخه الذين أخذ عنهم. وتلامذته الذين تتلمذوا على يده، ثم يصف رحلاته، ويذكر سنة وفاته، وثمة فقهاء لم يخصص لهم سوى بضعة سطور، بينما تحده يسهب في ترجمة البعض منهم كما هو الحال بالنسبة ليحيى بن يحيى الليثي، وغالبا ما يأتي عند ترجمة كل علم من الأعلام بذكر اثنين أو ثلاثة على الأقل من شجرة نسبه، متوخيا في ذلك الدقة، مع ضبط الأسماء والتواريخ.

والجدير بالذكر أنه اعتمد على مصادر متعددة ذكرها ضمن سرده لأسماء الفقهاء. وأهم من تم الاعتماد عليهم خلد بن سعد الذي يتردد كثيرا ضمن

مصادره، كذا ابن لبابة، وابن حنين، وقاسم بن أصبغ، ومحمد بن أيمن وغيرهم، وفي بعض التراجم يستعمل عبارة «ذكر بعض أهل العلم»، وهي عبارة يستشف منها أنه استقى معلوماته من رجال الدين وليس من المؤرخين، إلا أن ذلك لا ينفي اقتباسه كثيرا من الروايات من رجال الأدب، أو من الحلقات الدراسية التي كانت تعقد في قرطبة، كما أن مصدر السماع شكل حيزا هاما فيما أورده من أخبار، إذ تتواتر كلمة «سمعت» بين الفينة والأخرى، بينما تندر عبارات «حكى لي» أو «قالوا». فإذا حدث أن وردت مثل هذه المصادر المشكوك في صحتها، فإنه يرجعها إلى مظانها الأصلية، الشيء الذي يؤكد اعتياده على مصادر موثوق بها.

ويزيد في قيمة الروايات التي تتضمنها المخطوطة، ما اشتملت عليه من أخبار العوام والبسطاء التي تعز أخبارهم في المصادر المتواترة، وفي تعدد هذه الروايات، وترجيح بعضها عن الأخرى، ما ينهض دليلا على أنه كان يسعى إلى تحري الحقيقة.

وتتجلى قيمة المنهج الذي اتبعه المؤلف كذلك في خلو إنتاجه في الغالب الأعم من التفسيرات الغيبية، وتدخل القوى الخارقة في مجرى الأحداث، الشيء الذي لا يجعله يحيد عن الموضوعية والنزاهة، بل إن الناقد لا يلاحظ عصبية سياسية، أو تملقا لجهة معينة، أو تعصبا ينطق بالهوى، فهو يعرض للفقهاء المالكين بنفس الوتيرة التي يعرض بها لغيرهم من فقهاء المذاهب الأخرى. كما أن أسلوبه السلس يجعل مهمة الدارس مهمة يسيرة.

وقد أفاد هذا المنهج في ورود نصوص وروايات يندر وجودها في مصادر أخرى، وهي تفيد في تحري التاريخ الاقتصادي الاجتماعي هذا فضلا عن وجود وثائق هامة جدا ترد في بعض صفحات الكتاب مثل الرسالة

التي بعثها الحكم الربضي إلى الفقيه يحيى بن يحيى الليثي الذي كان قد شارك في ثورة الربض سنة 202 هـ ثم رسالة مماثلة وجهها نفس الأمير إلى الفقيه عيسى بن دينار، مما يجعلنا نؤكد نفاسة المخطوطة التي نحن بصددتها كمصدر من مصادر التاريخ الأندلسي.

ونشير أخيراً إلى أن هذه المخطوطة تعتبر من المصادر الهامة التي اعتمد عليها ابن الفرضي في كتابه تاريخ علماء الأندلس حيث يلاحظ اقتباسه الواضح منه. وأحياناً نجده يقر بذلك صراحة كما حدث عند ترجمته لذكرى ابن زرقون حين ذكر العبارة التالية : «قرأت بخط ابن حارث»⁽⁴⁾. وما يقال عن ابن الفرضي يقال كذلك عن القاضي عياض.

وبعد هذا الوصف للمخطوطة ومؤلفها، ومنهج وأهميته في دراسة التاريخ الأندلسي، نحاول إعطاء بعض النماذج المختلفة والرويات التي تشملها المخطوطة، والتي نعتقد أنها جديدة لم ترد في المصادر الأخرى، وإن وردت فإنما عن طريق النقل والاختصار مما يكشف النقاب عن «أصالتها».

أولاً : وثيقتان :

الوثيقة الأولى عبارة عن رسالة بعث بها الحكم الربضي⁽⁵⁾ (180 - 206 هـ) إلى الفقيه يحيى بن يحيى الليثي⁽⁶⁾، وهي تتضمن عفو الأمير المذكور

(4) انظر : تاريخ علماء الأندلس. القسم الأول ص 151 طبعة مصر 1966.

(5) هو الحكم بن هشام بن عبد الرحمن يكنى بأبي العاصي ولد سنة 154 هـ وتولى الحكم بعد موت أبيه عبد الرحمن الداخل سنة 180 هـ وهو ابن ست وعشرين سنة، وقد عرف بقوته وحزمه وخاصة في وقعة الربض التي بطش فيها بعدد من الأرواح. وقد توفي سنة 206 هـ بعد أن دامت خلافته 26 سنة.

(6) هو يحيى بن يحيى بن كثير المكنى بأبي عيسى، وردت ترجمته عند ابن الفرضي في القسم الثاني من كتاب تاريخ علماء الأندلس ص 179 طبعة مصر 1966 وهو الذي وصفه محمد بن عمر بن لبابة بأنه عاقل الأندلس. توفي سنة 234 هـ.

على هذا الفقيه إثر انتهاء ثورة الربض التي حدثت بقرطبة سنة 202 هـ، والتي حرض عليها الفقهاء. وقد وردت في الوجه الأول من الورقة 38 من المخطوطة، وهاك نصها :

«أما بعد، فقد بلغني كتابك عما سألت من أمانك ورجائك⁽⁷⁾. وقد بعثنا إليك بأمانك برد مالك عليك، وتقدمنا إلى أصبغ إلحاق صاحبك بك إذ وافقك ذلك حسن عائذة عليك والله المستعين».

أما الوثيقة الثانية فهي أيضا رسالة وجهها الحكم الربضي إلى فقيه آخر هو عيسى بن دينار في نفس المعنى. وقد وردت في الوجه الأول من الورقة رقم 162 وهذا هو نصها :

«كتاب من الحكم بن هشام لعيسى بن دينار⁽⁸⁾ أني أمنت على دمه وشعره وبشره وأذنت له في اللحاق ببلده أو جبت أحب المقام من جميع كورنا⁽⁹⁾، وجعلت له بذلك عهد الله جل وعز، وذمة النبيين وذمة محمد ﷺ وذمة الخلفاء رضي الله عنهم ألا أتعبه بمكروه، ولا أقدم له في سوء ولا أؤخر ما وفي واستقام، وناصح، ولم يحدث حدثا ينقص ما فعلت له، والله عز وجل على ذلك شهيد وبه وكيل».

(7) وردت في الأصل هكذا : ورج... (كلمة غامضة) اعتقدنا أنها : ورجائك.

(8) هو عيسى بن دينار بن واقد، أصله من طليطلة وسكن قرطبة ترجم له ابن الفريسي فقال بأنه كان عالما متفنا مفتقا. وكان محمد بن عمر بن لبابة يقول فيه : فقيه الأندلس عيسى بن دينار. وقد توفي سنة 212 هـ. انظر عن ترجمته تاريخ علماء الأندلس. القسم الأول. ص 331 وكذلك ترتيب المدارك للقاضي عياض ج 4 ص 105 وما بعدها، طبعة المحمدية.

(9) الكور جمع كورة وهي مقاطعات تقسم إليها المدن الأندلسية. راجع حسين مؤنس : فجر الأندلس ص 665 وما بعدها طبعة القاهرة 1959.

ثانيا : في التاريخ الاجتماعي :

يمدنا الحشني في كتاب «أخبار الفقهاء والمحدثين» بسيل من النصوص، على جانب عظيم من الأهمية. فقراءة التراجم التي أوردها، تكشف النقاب عن الوضعية الاجتماعية المتألقة التي تميز بها الفقهاء ضمن شرائح المجتمع الأندلسي. فعندما يترجم للفقهاء حوشب بن سلمة⁽¹⁰⁾ يقول : «ذكر أن حوشب بن سلمة هذا كان من المشاهير في العلم والفضل والخير والزهد، وكان ذا قدر عظيم ومال عريض وجاه جليل. ولاه الخليفة محمد رضي الله عنه قضاء تطيلة»⁽¹¹⁾.

وعن فقيه آخر هو ابن زرقون⁽¹²⁾ من أهل وشقة يذكر ما يلي : «يكنى بأبي يحيى، وكان حسن العلم، وكان مقصودا يجتمع إليه الناس، ويصدرون عن رأيه، ويجلون أمره، ويلتزمون بقوله، وكان ذا جاه عظيم ومال عريض، كانت له هبات وعطايا»⁽¹³⁾.

ونفس القول ينسحب على فقيه آخر هو عبد الرحمن بن سعيد التيمي المكنى بأبي زيد⁽¹⁴⁾ حيث يقول عنه الحشني أنه «كان ذا مال واسع، كبير الجاه»⁽¹⁵⁾.

(10) انظر عن ترجمته كذلك ابن الفرضي : م.س. القم 1 ص 128.

(11) أخبار الفقهاء والمحدثين : ورقة 151 الوجه 2.

(12) كانت وفاته في أيام الأمير عبد الله (275 - 300 هـ) انظر نفس المصدر ص : 60 الوجه الأول.

(13) نفس المصدر والصفحة.

(14) كان من المشاورين للأمير محمد وكانت وفاته سنة 275 هـ، انظر ن.م ورقة 54.

(15) ن.م.ص.

هذه إذن نصوص على سبيل المثال - لا على سبيل الحصر - توضح المكانة المرموقة التي تبوأها الفقهاء اجتماعياً، وتوضح نصوص أخرى نفوذهم السياسي الذي جاء انعكاساً لنفوذهم الاجتماعي، مكان الأمراء لا يقدمون على أمر أو يؤخرونه إلا بمشورتهم، وفي هذا الصدد يورد الخشني من الروايات ما يدل على ذلك، ومنها الرواية التالية التي وردت في الورقة 95 : «قال أحمد بن مخلد⁽¹⁶⁾ : وبعث الخليفة محمد رحمه الله يوماً في الفقهاء، وقعد لهم، وسألهم عن إغرام العمال، وأشار عليه بعضهم بمشاطرتهم»⁽¹⁷⁾.

إلا أن أهمية كتاب «أخبار الفقهاء والمحدثين» تكمن في أن بعض النصوص تميّط اللثام - لأول مرة حسبنا نعلم - عن النفوذ الاجتماعي والسياسي للفقهاء الذين عاشوا في كنف الإمارات الانفصالية التي انسلخت عن حكومة قرطبة، طوال الفترة الممتدة من سنة 250 إلى حوالي 300 هـ. لأن المصادر الأخرى لم تهتم في الغالب سوى بالفقهاء المحيطين بأمر قرطبة. وسنعرض هنا بعض النصوص التي تشير إلى وضعية فقهاء الإمارات المستقلة المعارضة للحكم المركزي.

فعندما يترجم الخشني لمحمد بن جنادة⁽¹⁸⁾ يقول : «ثم انفرد بالعلم والرياسة في الكورة إلى أخريات إبراهيم بن حجاج⁽¹⁹⁾ وكان إبراهيم يدخل

(16) هو أحمد بن بقي بن مخلد من أهل قرطبة يكنى أبا عبد الله وكان قاضي قرطبة، اتصف بالزهد، وتوفي سنة 344 هـ. انظر ابن الفرضي : م.س القسم 1 ص 33.

(17) أخبار الفقهاء : ورقة 95 الوجه 2.

(18) عاش في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري : وكان له نفوذ كبير حيث استطاع أن يعزل أحد العمال الذين عينهم الأمير محمد على اشبيلية انظر عياض : ترتيب المدارك ج 4 ص 467.

(19) هو إبراهيم بن حجاج أحد حفدة الجنود البلديين الذين تصرفوا للإمارة في قيادة الصوائف، استغل الانتفاضة التي عرفتها مدينة اشبيلية في منتصف القرن الثالث الهجري بزعمامة

عليه ويكثر زيارته فلا يتحرك لدخوله ولا لخروجه عنه»⁽²⁰⁾، مع أن إبراهيم هذا، كان أميراً لإمارة اشبيلية، مهاب الجانب حتى من قبل إمارة قرطبة، أما عن محمد بن فرج الأموي من أهل ريه فيذكر عنه ما يلي : «كان أشرف الكور من الأموية والجند يقصدونه معظمين ومسلمين عليه»⁽²¹⁾.

ولعل النفوذ السياسي للفقهاء في الإمارات المستقلة يظهر بكيفية أوضح في ترجمة منذر بن حزم⁽²²⁾ في إمارة بطليوس التي استقل بحكمها عبد الله بن محمد بن مروان الجليقي⁽²³⁾، وكذلك الحال بالنسبة لحسن بن شرحبيل⁽²⁴⁾. فبالنسبة للأول يقول عنه المؤلف : «كان عريض الجاه، عظيم الحرمة، بصيرا بالرأي والعلم، وكانت تنفذ كتبه في السبي بأرض الحرب... وكان قد فوض إليه أحكام بطليوس عبد الله بن محمد الجليقي، وكان بتلك

كريب بن عثمان أحد أفراد أسرة بني خلدون، وسجن ثم أطلق سراحه واقتسم حكم المدينة مع بني خلدون، إلا أنه استقل نهائياً بحكم المدينة سنة 286 هـ. وعن نسب أسرة بني حجاج انظر ابن حزم جمهرة الأنساب. أما عن أخبار إبراهيم بن حجاج فانظر : ابن حيان : المقتبس القطعة الخاصة بالأمير عبد الله نشر أنطونيا ص 11 وما بعدها، طبعة باريس 1937.

(20) الحشني : م.س. ورقة 83 الوجه 2.

(21) نفسه ورقة 19 الوجه 2.

(22) هو منذر بن حزم يكنى أبا الحكم، سمع من محمد بن وضاح وإبراهيم بن قاسم والحشني وغيرهم كان صاحباً لمحمد بن عمر بن لبابة، حافظاً للرأي، ولي الصلاة ببطلوس. انظر ابن الفرضي : م.س. القسم 2 ص 143.

(23) هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن مروان الجليقي حفيد مؤسس إمارة بطليوس. توفي سنة 311. وعن نسب أسرة الجليقي راجع : عبد الرحمن حجي : أندلسيات. المجموعة الثانية ضمن جداول الأنساب التي يوردها.

(24) توفي هذا الفقيه في أواخر عهد الأمير عبد الله.

الحال إلى أن مات»⁽²⁵⁾. أما حسن بن شرحبيل فيخصه بهذه الترجمة : «كان فقيها عالما عظيم القدر في موضعه، نافذ الأمر، ماضي العزم وكان صاحب البلد يحله وينفذ أمره»⁽²⁶⁾.

أما الآن فسنعمل على إثبات الترجمة الأصلية لمحمد بن جنادة، وهي الترجمة التي نقل عنها بعض أصحاب التراجم كالقاضي عياض (ت نسة 544 هـ) مثلا، وهي تتضمن رواية تدل على الوزن السياسي للفقهاء، وتظهر في نفس الوقت استبداد عمال الكور، وهاك نصها :

«قال لي محمد بن غالب (....)⁽²⁷⁾ الخليفة محمد رحمه الله عاملا من عماله يعرف بابن كوثر اشبيلية، فلما احتل بها، جار وعنف وأساء السيرة، وتحمل وجوه البلد وفيهم محمد بن جنادة إلى باب الخليفة محمد رحمه الله فتظلموا وشكوا، فخرج فتى من عند الخليفة رضي الله عنه إلى القوم وهم في مجلس الوزراء فقال يقول لكم الأمير ما رأينا في أجنادنا ولا في أهل كورنا قوما أكذب منكم، تظلمتم من عاملنا ولم يقم عندكم إلا أربعين يوما، فإذا عسى أن يفعل في أربعين يوما. فاندفع محمد بن جنادة فقال : قد نزل علينا المجوس⁽²⁸⁾ ثلاثة⁽²⁹⁾ أيام نمنعهم أنفسنا، ونحاربهم بسيوفنا، فما بقي علينا

(25) الخشني : م.س ورقة 108 الوجه 2.

(26) نفسه. ورقة 108 الوجه 2.

(27) كلمة غامضة في النص الأصلي وهي : ولي.

(28) المجوس هم النورمانديون، وهم البحارة الذين كانوا يأتون من السواحل السكندنافية ويغيرون على السواحل الأوروبية وضمنها سواحل الأندلس. وتشير إليهم المصادر العربية باسم المجوس أو الأرمنانيين. ويعتقد المسعودي أن أصلهم من الروس، انظر كتابه مروج الذهب ج 1 ص 163 طبعة 1964 (الرابعة).

(29) في النسخة الأصلية : ثلاثة.

سبد ولا لبد فكيف بعدما سلك لا نكلمه بلسان، ولا نرفع إليه يدا، أقام
فيما أربعين يوماً. فلما دخل الفتى بالواحد منهم تكلم به قال أخرج فتعرف
من هو فخرج إليه فسأل عنه بعض⁽³⁰⁾ أصحابه فقيل له محمد ابن جنادة
الفقيه. فلما انصرف وأعلمه رحمه الله بذلك قال صدق⁽³¹⁾. ومن يأتي بمثل
هذا إلا فقيه، ثم عزل ابن كوثر، وأغرمه غرماً⁽³²⁾.

وعن النزاع الذي كان قائماً على قدم وساق بين عناصر من العرب
والمولدين، يزودنا كتاب، أخبار الفقهاء بهذا النص عندما ترجم للفقيه قاسم
بن محمد⁽³³⁾ : «فناظر المولدين لما أخرجوا العرب وسفكوا دماءهم، فلم تكن
لهم حجة أكثر من أن قالوا كانوا يسعون بنا إلى العمال»⁽³⁴⁾.

وثمة ظاهرة اجتماعية يشير إليها الكتاب في رواية يبدو أنها لم ترد في
المصادر الأخرى، عندما كان المؤلف يترجم لأسلم بن عبد العزيز⁽³⁵⁾ واصفاً
زهده حيث قال : «كنت ربما أمشي معه في أزقة قرطبة، فإذا نظر في

(30) وردت في الأصل هكذا : بعـ

(31) وردت في الأصل : دق

(32) الحشني: م.س ورقة 53 الوجه 1 وقد أورد القاضي عياض هذه الرواية في ترتيب المدارك
ولكن مع بعض الاختلاف مع هذه الرواية الأصلية انظر هذا المصدر ج 4 ص 467.

(33) ترجم له ابن الفرضي فقال أنه كان يذهب مذهب الحجة والنظر وترك التقليد، وذكر أنه
توفي سنة 278 هـ نقلاً عن الرازي. انظر : تاريخ علماء الأندلس القسم الأول ص 357.
وانظر عن ترجمته كذلك : مجهول : كتاب طبقات المالكية. مخطوط الخزانة العامة بالرباط
رقم D 3928. ص 103.

(34) الحشني : م.س ورقة 89 الوجه 1.

(35) هو أخ هاشم بن عبد العزيز الجاحب المشهور وقائد الصوائف في عهد الأمير محمد ويرجع
نسبه إلى أبان بن عمرو مولى عثمان بن عفان.

موضع خال، إلى ضعيف أو محتاج نزع أحد ثوبيه اللذين كان يلبسه ويكسوه إياه»⁽³⁶⁾.

ثالثا : الجانب الاقتصادي :

تضمن كتاب «أخبار الفقهاء والمحدثين ببعض النصوص التي تهم الجوانب الاقتصادية التي تعالج بعضها ملكية الأرض»⁽³⁷⁾، ومنها هذه الرواية التي وردت في ترجمة يحيى بن إبراهيم ابن مزين⁽³⁸⁾ : «قال محمد ذكر بعض الرواة قال : لما ثار أهل طليطلة على الحشم وأمروا حارث بن بزيع، وخرج عنها الولد سعيد بن عبد الرحمن مع الحشم، خرج يحيى بن إبراهيم بن مزين معه بأهله وولده وقدم قرطبة ونزل عند يزيد بن العطاف جد ابن أبي العطاف، وتوسع له وأجرى القطائع الواسعة عليه. وأنهى خبره إلى الخليفة محمد رحمه الله، فأخرج إليه صلة جزلة، وابتنى له دارا سوية، وأقطعه القطائع والقرى الشريفة»⁽³⁹⁾.

ومن المعلوم أن النصف الثاني من القرن الثالث الهجري شهد صراعات داخلية ضارية تركت أثرها السلبي على الزراعة. وفي هذا الصدد يأتي

(36) الحشني : م.س ورقة 143 الوجه 2.

(37) ثمة نصوص أخرى لم نوردناها لأنها وردت في مصادر أخرى ولو بشكل متشابه.

(38) ترجم له ابن الفرضي في تاريخ علماء الأندلس القسم الثاني ص 181 ولكنه لم يذكر هذا النص الذي ورد عند الحشني حول إقطاعه الأرض. ويحيى بن إبراهيم بن مزين هو مولى رملة بنت عثمان كان حافظا للموطأ، مشاورا مع العتبي وابن خالد ونظرائهم، له عدة مؤلفات منها كتاب في فضائل العلم توفي سنة 259 هـ.

(39) الحشني : أخبار الفقهاء ورقة 174 الوجه 1 ويلاحظ بعض التشابه مع ما أورده السلمي في كتاب طبقات الصوفية عن هذا الأخير.

الحشني بنص جديد حول أثر هذه الحروب على الزراعات الشجرية يقول فيه متحدثاً عن عمر بن حفصون⁽⁴⁰⁾ : «فحاربهم ثلاثة أيام، وقطع قطعاً من شجرهم ثم انصرف في اليوم الرابع»⁽⁴¹⁾.

وفي إطار سرده لترجمة أيوب بن سليمان المعافري⁽⁴²⁾، يتحدث عن الحسبة في الأسواق فيشير إليها بطريقة عرضية بقوله : «ولاه الخليفة عبد الله السوق بقرطبة»⁽⁴³⁾.

رابعاً : الجانب السياسي :

أما الجانب السياسي، فثمة روايات من الخطورة بمكان، كمثل هذه الرواية التي تنهض دليلاً على السلطة التي استأثر بها زعماء الكيانات المنفصلة عن قرطبة، وتأسيسهم لحكومات محلية، بل استوزارهم لبعض الوزراء كما تشهد على ذلك هذه الرواية التي وردت عندما كان يترجم للفقهاء عبد الله بن الحسن المعروف بابن السندي⁽⁴⁴⁾ من أهل وشقة. يقول

(40) هو عمر بن حفصون سليل أسرة من المولدين، اعتنق جعفر جده الرابع الإسلام. وقد بدأ نجمه في الظهور منذ سنة 250 هـ، وقد اشتهر بثورته على الإمارة الأموية طوال نصف قرن إلى أن أخضعه عبد الرحمن الناصر، وتوفي سنة 305 هـ، جميع المصادر العربية تتحدث عن حركته خاصة ابن حيان في كتابه المقتبس القطعة الخاصة بالأمير عبد الله. وكذلك ابن عذاري في بيانه ج 2 انطلاقاً من ص 106.

(41) الحشني : م.س ورقة 5 الوجه 1.

(42) عاش في أواخر عصر الإمارة.

(43) الحشني : م.س ورقة 128 الوجه 1.

(44) من تلامذة يحيى بن عمر بإفريقية، قرأ عنه الموطأ ثم رجع إلى الأندلس وتولى القضاء للخليفة عبد الرحمن الناصر على مدينة وشقة وأحوازها. عرف بتعصبه الشديد للمولدين ضدًا على العرب وقد توفي سنة 335 هـ حسب ما ذكره الرازي، وتجدر الإشارة إلى أن ابن الفرزي ترجم له في تاريخه، ولكنه لم يذكر عنه هذه الرواية التي أوردها الحشني.

المؤلف عنه «اكتسب أموالا عظيمة وأفاد نعما جليلة... وكان شديد العصبية للمولدين، وعظيم الكراهية للعرب... وكان عبد الملك بن محمد الطويل⁽⁴⁵⁾ وفرتون أخوه بعده قد علما ذلك منه فاستوزراه طول أيامه وما يصدر إلا عن رأيه»⁽⁴⁶⁾.

ولاشك أن بعض النصوص التي ذكرناها سلفا توضح هذه الظاهرة الخطيرة الشبيهة بالنظام الاقطاعي في أوروبا من ناحية ضعف السلطة المركزية، واستئثار أمراء الاقطاع بالسلطات الفعلية⁽⁴⁷⁾. وهذا ما تشير إليه نصوص الحشني حين يستعمل بالنسبة لأمير بطليوس مثلا عبارة «صاحب البلد»⁽⁴⁸⁾.

خامسا : الجوانب الفكرية :

إن مصادر الترجمة التي ألفت بعد عصر الحشني، لم ينقل أصحابها عن هذا الأخير نقلا حرفيا، ومن ثم فرغم ورود تراجم بعض الأعلام ضمن

(45) عبد الملك بن محمد الطويل هو أحد الأمراء المستقلين في الثغور، وبالضبط في إمارة وشقة، تغلب على حاكم هذه الإمارة وهو عمرو بن عمر سنة 273، وخاطب إمارة قرطبة التي أقطعت الإمارة إقطاع تسجيل حسب التعبير الذي تردد في مصادر تلك الحقبة ويرجع الفضل إليه في رد الهجمات النصرانية من الشمال، واكتساح بعضها كملكة ناغار سنة 299 هـ حتى استشهد مجاهدا سنة 301 هـ. راجع ابن عذاري : البيان ج 2 ص 164 Histoire de l'Espagne musulmane. TOM II p 323 : Provençal Leiden 1950

(46) الحشني : م.س ورقة 77.

(47) بغية الإفادة من هذا الموضوع، يستحسن الرجوع لرسالتي التي هيأتها لنيل دبلوم الدراسات العليا «أثر الاقطاع في تاريخ الأندلس السياسي» الفصلان الأول والثاني من الباب الثاني. وتوجد نسخة من الرسالة في الخزانة العامة بالرباط.

(48) الحشني : م.س ورقة 146 وجه 2.

مؤلفاتهم، فإنها بقيت خالية من بعض التفاصيل التي نجدها في مخطوطة «أخبار الفقهاء والمحدثين، ومن ثم تبدو أهميتها في إبراز بعض العناصر الجديدة. من ذلك مثلاً الأوضاع الفكرية في الإمارات الأندلسية المستقلة في أواخر عصر الإمارة. فروايات الخشني تنير بعض الزوايا المظلمة من هذه الإمارات التي سكنت عنها المصادر الأخرى كإمارة بجانة⁽⁴⁹⁾ التي ازدهرت فيها العلوم الدينية، وتتلذ أهلها على كثير من الفقهاء من أمثال وهب بن عمر⁽⁵⁰⁾، وذلك ما تؤكد رواية الخشني حين يترجم لهذا الفقيه بقوله : «أخذ عنه جماعة من أهل بجانة»⁽⁵¹⁾ كذا الحال بالنسبة لمحمد بن يزيد بن أبي خالد الأنصاري⁽⁵²⁾ الذي اتجهت إليه أنظار حكام هذه الإمارة المستقلة ليرتشفوا من حياض نبعه، وهو ما يؤكد الخشني بقوله : «كان الحكام ببجانة يقصدونه»⁽⁵³⁾.

49) كانت هذه المدينة في بداية الأمر مجموعة من الأراضي أقطعها الأمير الأموي عبد الرحمن الثاني للعرب اليميني لحراسة شواطئ الأندلس. ومنذ ذلك الوقت عرفت باسم أرش الين إلا أنها تطورت في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري عندما قدم إليها بعض التجار، فاتصلوا بعرب الين وتباحثوا معهم في مشروع إقامة ما يشبه الجمهورية البحرية، فتم الاتفاق على ذلك ونصبوا على أنفسهم زعماء يدعى عبد الرزاق بن عيسى بن أسود. عن هذه الإمارة انظر : السيد سالم : تاريخ مدينة المرية الإسلامية ص 23 وكذلك الحميري : الروض المعطار ص 38 وكذلك ابن حيان : المقتبس القم الخاص بالأمير عبد الله ص 88.

50) عن ترجمته انظر ابن الفرضي : م. س ص 164 من القسم الثاني.

51) الخشني : م. س. ورقة 28 الوجه 2.

52) توفي سنة 317 هـ.

53) الخشني : م. س ورقة 45 الوجه 2

ونعرف لأول مرة كذلك أن إمارة بطليوس كانت تعج بالعلماء والمناظرات الفقهية. دليلنا على ذلك قول الحشني في ترجمة حزم بن الأحمر : «كان مفتيا في البلد، ومناظر لأهل العلم ومات ببطلوس»⁽⁵⁴⁾.

وتبرز أهمية روايات المخطوطة التي نحن بصدد دراستها في الكشف عما اتصف به الأمراء من عطف على العلماء، وتشجيعهم إلى حد الإغداق عليهم بالهبات والصلوات والانعامات، وفي ترجمة محمد بن يوسف بن مطروح⁽⁵⁵⁾ ما يدل على ذلك :

«هو محمد بن يوسف بن مطروح بن عبد الملك... ممن عني بالعلم العناية الكاملة، وكان محمد بن يوسف هذا أحد الأربعة الشيوخ الذين كانوا يدخلون على الخليفة محمد رحمه الله للإشهاد وهم أصبغ بن خليل⁽⁵⁶⁾، وبقي بن مخلد⁽⁵⁷⁾ ومحمد بن يوسف وسليمان بن أسود⁽⁵⁸⁾... وكان الخليفة محمد يتغمده بصلاته ويعرف له حق علمه وفضله ويرعى له ذمائم ولأئه وحرمة

(54) نفسه ورقة 150.

(55) وردت إشارة عن محمد بن يوسف بن مطروح عند ابن حيان في كتاب المقتبس القطعة الخاصة بمعظم عصر الأمير محمد والتي نشرها محمود مكي سنة 1973 انظر ص 190 - 191.

(56) انظر عن ترجمته ابن الفرضي : م. س القسم الأول ص 77.

(57) هو الفقيه الشهير بقي بن مخلد (201 - 276 هـ) الذي كان حامل لواء العلم في الأندلس. وقد أثنى عليه أصحاب التراجم، ألف عدة كتب منها «تفسير القرآن» وقد تعرض لهجوم عنيف من قبل فقهاء الأندلس، إلا أن الأمير محمد شمله بحمايته. انظر عن ترجمته ابن الفرضي : م. س القسم الأول ص 91 - 93 وكذلك عند المقرئ : نفح الطيب ج 2 ص 47 طبعة بيروت 1968.

(58) هو سليمان بن أسود بن سليمان بن حشيب من أهل قرطبة ولاء الأمير محمد منصب القضاء ذكر ابن الفرضي أنه توفي وهو ابن خمس وتسعين سنة. انظر تاريخ علماء الأندلس ص 185 القسم الأول.

سلفه، وكان محمد بن يوسف متحاملا على قاسم بن محمد، وكان الخليفة محمد رضي الله عنه يعرف ذلك منه فأخرج يوما مائتي دينار صلة»⁽⁵⁹⁾.

وهناك نص آخر في نفس المعنى عن عبد الأعلى بن وهب⁽⁶⁰⁾ :
«فأدرك عبد الأعلى بن وهب أيام الخليفة محمد رضي الله عنه، وكان كثيرا ما يوصله إلى نفسه»⁽⁶¹⁾.

ومن أهم الروايات التي تضمنتها مخطوطة كتاب أخبار الفقهاء والمحدثين كذلك، تلك التي توضح تواجد مذاهب أخرى فقهية إلى جانب المذهب المالكي - المذهب الرسمي للدولة - وهذه الظاهرة تتواتر في مصادر التراجم المختلفة، إلا أن روايات الخشني في هذا الشأن ذات طابع فريد يتميز بأهميته من ذلك مثلا هذه الرواية التي جاءت في ترجمة قاسم بن محمد⁽⁶²⁾ :

«قال لي أحمد بن مخلد : كان قاسم بن محمد ربما اعتقد أن الصواب في بعض المذاهب التي تخالف مذهب مالك رحمه الله، فإذا أتى المستفتى وأفتاه بمذهب مالك، عاتبه في ذلك»⁽⁶³⁾.

وفي نفس السياق جاء في ترجمة هارون بن نصر⁽⁶⁴⁾ :

(59) الخشني : م.س ورقة 42 الوجه 2.

(60) انظر ترجمته عند ابن الفرضي : م.س القسم الأول ص 280.

(61) الخشني : م.س ورقة 95 الوجه 2.

(62) انظر ترجمته عند ابن الفرضي : م.س القسم الأول ص 356 - 357 وكذلك عند القاضي

عياض : ترتيب المدارك ج 4 ص 446.

(63) الخشني : م.س ورقة 88 الوجه 1.

(64) انظر عن ترجمته : ابن الفرضي : م.س القسم الثاني ص 169.

«كان من أهل الخير والفضل، صليت إلى جانبه في مسجد صلاة، فجهر فيها الإمام بالقراءة. كنت أسمعه يقرأ بأمر القرآن خلف الإمام سرا أسمع منه الحرف بعد الحرف يذهب في ذلك إلى مذهب الشافعي»⁽⁶⁵⁾.

ولإبراز «الجديد» في الروايتين الآنفتين، يمكن مقارنتهما مع مصادر الترجمة الأخرى. ولناخذ ابن الفرضي على سبيل المثال باعتباره أقرب زمناً إلى الحشني، واعتماده الكبير عليه.

فمبطلعتنا لترجمة قاسم بن محمد في تاريخ علماء الأندلس، نجد ابن الفرضي يوضح فعلاً أنه كان يأخذ بالمذهب الشافعي حيث يقول عنه : «وكان يذهب مذهب الحجة والنظر، وترك التقليد، ويميل إلى مذهب الشافعي»⁽⁶⁶⁾. وهو ما يؤكد الحشني غير أن الرواية تختلف في إثبات ذلك، ورواية الحشني هنا هي بمثابة «نموذج تطبيقي» أخذه من الفتيا كما أوردنا أعلاه.

ونفس القول ينسحب على الترجمة الثانية الخاصة بهارون بن نصر فالمؤلفان معا يتفقان على شافعية هذا الأخير، ولكنها يختلفان في الرواية التي تدل على ذلك فبينما يسرد الحشني طريقة الصلاة لدى هارون بن نصر للدلالة على أخذه بالمذهب الشافعي، وهو ما يؤكد مرة أخرى انتقاءه لروايات من «الممارسة» ذاتها، يقتصر ابن الفرضي على ذكر أنه «مال إلى كتب الشافعي فعني بها، وحفظها، وتفقه فيها، وكان من أهل النظر والحجة»⁽⁶⁷⁾.

(65) الحشني : م.س ورقة 26 الوجه 2.

(66) تاريخ علماء الأندلس. القسم الأول ص 356.

(67) نفسه. القسم الثاني. ص 169.

وبعد، فهذه نماذج من النصوص التي يحويها كتاب أخبار الفقهاء والمحدثين بين دفتيه، وقد أوردناها على سبيل المثال - لا على سبيل الحصر - الشيء الذي ينم على أنه بإمكان الباحث رصد مادة هامة لتطعيم الدراسات التي تعالج تاريخ الأندلس الحضاري والفكري منه على وجه الخصوص، ولذلك لا نتردد في الجزم بأن هذه المخطوطة تعد من أمهات المصادر في التاريخ الأندلسي، وأن همة الباحثين والمحققين يجب أن تتجه إليها لنشرها وإخراجها لإغناء الخزانة العربية الأندلسية.

مكناس

إبراهيم القادري بوتشيش